جماعة وزان

مشروع

ميثاق الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة

مشروع ميثاق الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة

مقدمة

منذ عام 2018، انخرطت جماعة وزان في مسار الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة من خلال إنشاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، بالإضافة إلى مجلس الطفل والتشاور حول برنامج عمل الجماعة، وتوصلها بعريضة لإحدى الجمعيات.

وقد تعزز هذا المسار وتوسع ابتداء من سنة 2022 بتأسيس العديد من الهيئات الاستشارية والتشاورية كهيئة الولوجيات وحقوق الاشخاص في وضعية اعاقة، ومجلس الرياضة ومجلس الشباب ومجلس الأحياء السكنية بالإضافة مكتب المواطن وتوصلت الجماعة أيضا بالعديد من العرائض سواء من طرف المواطنات والمواطنين أو من طرف الجمعيات كما تم اعداد برنامج عمل في إطار المقاربة التشاركية.

واليوم، استمرارا لهذا المسار الهادف الى الاشراك الفعلي والفعال لجميع المواطنات والمواطنين والجمعيات في تدبير الشأن العام الترابي تم اعداد وصياغة ميثاق الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة، عبر آلية التشاور العمومي، كخطوة جديدة في تجسيد الالتزام بالديمقراطية التشاركية.

ويعتبر هذا الميثاق تعاقدا أخلاقيا يؤطر العلاقة بين الجماعة ومختلف الفاعلين الترابيين، والتزاما بالتعاون والتضامن من أجل بناء الثقة بين جميع الفاعلين الترابيين وتعزيز ثقافة الاستماع والحوار وتدبير الاختلاف، واحترام الأدوار، وتكامل الوظائف والموارد، وتفاعلها، وتعبئة الذكاء الجماعي لمعالجة الاشكالات العمومية على مستوى تراب الجماعة.

ويحدد هذا الميثاق إطار عمل وأدوار ومهام الساكنة والجمعيات والمنتخبين الذين يعتبرون فاعلين رئيسيين في تعزيز الديمقراطية من خلال العمل الجماعي في جو من الثقة المتبادلة من أجل الصالح العام.

إن الديمقراطية التشاركية هي جزء لا يتجزأ من الديمقراطية المحلية، وهي لا تحل محل الديمقراطية التمثيلية بل تعززها وتكملها في إطار علاقة تفاعلية وتكاملية بينهما، وبالتالي فميثاق الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة هو إطار يتيح الفرصة لساكنة وزان للعمل مع المسؤولين المنتخبين في صياغة القرار العمومي المحلي من خلال المساهمة بخبراتهم ومعرفتهم العملية قبل اتخاذ القرارات، على أن يلتزم المجلس الجماعي بتوفير الوسائل اللازمة لضمان وجود وتطوير الحوار والتشاور العام، في إطار التوجه العام لهذا الميثاق المتعاقد حوله.

هذا الميثاق هو ثمرة عملية تعاون وتشاور عمومي موسع مع الجهات الفاعلة في الديمقراطية التشاركية من مواطنات ومواطنين ومنتخبون وجمعيات مدنية استمرت من نوفمبر 2024 إلى ديسمبر 2024.

1. المرتكزات

يرتكز هذا الميثاق على المبادئ الدستورية والقانونية المنصوص عليها في دستور المملكة المغربية لعام 2011، والقوانين التنظيمية ذات الصلة، والتي تعزز دور المواطن في المشاركة الفعالة في الشأن المحلي، وتشمل المرتكزات أيضاً المبادئ التي تنص عليها المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية.

2. المبادئ

يستمد هذا الميثاق مضمونه من أربعة مبادئ أساسية:

✓ **الشفافية:** تعزيز الشفافية في جميع مراحل اتخاذ القرار العمومي، بما في ذلك توفير المعلومات الكاملة والدقيقة للمواطنين حول السياسات والإجراءات والموارد المالية.

✓ **المشاركة:** إشراك المواطنات والمواطنين في عملية اتخاذ القرار من خلال آليات تشاركية فعالة.

✓ **المساءلة:** تعزيز المساءلة من خلال توفير آليات لتقييم الأداء وضمان أن المسؤولين يتخذون قرارات بناءً على مصلحة العامة.

✓ **التعاون:** تعزيز التعاون بين المواطنين والجماعة الترابية لتحقيق أهداف مشتركة وتنفيذ مشاريع تنموية مستدامة.

3. القيم

✓ لكل فرد مكانه في الديمقراطية التشاركية لبناء مستقبل المدينة معا.

✓ تفعيل الديمقراطية المحلية وضمان ديمومتها من خلال الربط بين الديمقراطية التمثيلية والمشاركة المواطنة.

✓ الالتزام بإرادة البناء مع مراعاة احترام كل فرد والمصلحة العامة الجماعية.

3. الغايات

✓ **تعزيز الشفافية والمساءلة :**ضمان وضوح العمليات وفتح قنوات التواصل بين الجماعة والمواطنات والمواطنين، بحيث تكون جميع القرارات والإجراءات معلنة للجميع، مع توفير أدوات لمساءلة المسؤولين عن أفعالهم.

✓ **تعزيز التعاون :**خلق بيئة تعاونية تجمع بين المواطنات والمواطنين والجماعة الترابية، تعمل على تحقيق الأهداف المشتركة من خلال المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات.

✓ **تحقيق التنمية المستدامة :**وضع استراتيجيات وسياسات تركز على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل بشكل متوازن، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية ومقاربة النوع.

✓ **زيادة الثقة المتبادلة :**بناء وتعزيز الثقة بين المواطنين والجماعة الترابية من خلال الالتزام بالشفافية والمساءلة، والعمل المشترك لتحقيق مصلحة الجميع، بما يعزز الثقة في العملية الديمقراطية المحلية.

4. الأهداف العامة

يهدف مشروع ميثاق الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة بجماعة وزان إلى:

✓ إرساء أسس راسخة لمشاركة فعالة ومستدامة للمواطنات والمواطنين في صنع القرار المحلي، وتمكينهم من لعب دور محوري في تحديد الأولويات، ورسم السياسات، وتقييم الأداء، مما يعزز الشفافية، المساءلة، والثقة المتبادلة بينهم وبين الجماعة.

✓ توفير بيئة تعاونية وشاملة تتيح للجميع المساهمة في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

✓ دعم الابتكار في آليات المشاركة، وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد بشكل عادل ومنصف، وتشجيع الحوار المفتوح والبناء بين مختلف الفاعلين المحليين.

✓ بناء على ذلك، فإن الهدف العام هو خلق مجتمع محلي قوي ومترابط، يتمتع فيه المواطنون بفرصة حقيقية للتأثير على القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات وتطلعات الجميع.

5. الأهداف الخاصة:

لضمان تحقيق هذه الغايات والهدف العام بكفاءة، ينبغي تفعيل الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة وفق خطوات إجرائية محددة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة، منها:

✓ **تطوير وتعزيز الابتكار:** في أساليب ومنهجيات المشاركة لضمان فعالية وشمولية العملية التشاركية وتمكين المواطنات والمواطنين من التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم والمساهمة في صياغة السياسات المحلية.

✓ **تعزيز الشفافية:** في التدبير والتمويل العمومي وجعل المعلومة متاحة أمام المواطنات والمواطنين

✓ **إعمال قيم المساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة.**

✓ **بناء قدرات الفاعلين المحليين :**من منتخبين ومجتمع مدني ومواطنين لتعزيز مهاراتهم في مجال الديمقراطية التشاركية.

✓ **العمل على تقوية أسس التزام مختلف الأطراف بمبادئ الحكامة.**

✓ **تشجيع التعاون والتواصل :**بين مختلف الأطراف المعنية لتعزيز الشراكة والتفاهم المتبادل.

✓ **تحقيق العدالة والشمولية :**في توزيع الفرص والموارد لضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في التنمية.

6. المشاركة المواطنة ومجالات تدخلها

تغطي الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة مجموعة واسعة من المجالات التي تمكن المواطنات والمواطنين من الانخراط الفعال في الشؤون المحلية، هذه المجالات تشمل:

✓ **تحديد أولويات الإنفاق العام:** من خلال تنظيم اللقاءات التشاورية لتحديد أولويات الإنفاق العام سواء عند تنزيل برنامج عمل الجماعة أو عند تحيينه، أو عند تحديد الميزانيات العامة للجماعة، وذلك بهدف ضمان توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع بشكل أفضل.

✓ **تطوير السياسات العامة**: من خلال إشراك المواطنين في صياغة السياسات عبر الحوارات المجتمعية وجلسات الاستماع وكافة الصيغ التشاركية الممكنة، وذلك بهدف تعزيز الشعور بالمشاركة والمسؤولية المشتركة في صنع القرار والسياسات التي تؤثر على الجميع.

✓ **مراقبة الأداء:** من خلال تنظيم لقاءات لتقييم تنفيذ المشاريع والتزامها بالخطط الموضوعة وتقييم أداء الجماعة، ونشر التقارير للعموم، بهدف ضمان أن المشاريع والخدمات تنفذ بكفاءة وفعالية، مع مراعاة الشفافية والمساءلة.

7. آليات مشاركة الفاعل المدني في مسار اتخاذ القرار العمومي

تتجسد الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة من خلال أربع آليات أساسية تضمن الفعالية والشمولية في العملية التشاركية، وهي:

✓ **الترافع المدني:** من خلال تقديم العرائض المنظمة التي تستوفي الشروط والمساطر القانونية، لإيصال مطالب المواطنين والمجتمع المدني إلى الجهات المعنية، هذه الآلية تساهم في إغناء المسار التشاركي للقرار العمومي وتحسين تفاعله مع تطلعات المجتمع، مما يعزز الديمقراطية التشاركية.

✓ **العضوية في الهيئات الاستشارية والتشاورية:** عبر تمكين المجتمع المدني من المشاركة الفعالة في الهيئات الاستشارية والتشاورية المختلفة، هذه الآلية تساهم في إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل صنع القرار، من الإعداد إلى التنفيذ والتقييم، مما يعزز الشفافية والمشاركة المجتمعية.

✓ **الابتكار والإبداع:** من خلال فتح قنوات للتعاون مع الفاعلين المدنيين لاقتراح حلول مبتكرة وممارسات جديدة تسهم في تحسين تنفيذ السياسات العمومية، يساهم هذا النهج في تطوير السياسات المحلية وزيادة فعاليتها وتأثيرها الإيجابي على المجتمع.

✓ **المساءلة الاجتماعية:** من خلال تطبيق منهجية شاملة للمساءلة الاجتماعية تقوم على مبادئ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، كتنظيم جلسات استماع عامة وإجراء لقاءات دورية حول نتائج تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، ونشر تقارير الأداء، واجراء استطلاعات واستبيانات الرأي، وتفعيل منصات الشكايات الالكترونية، إلخ...، هذه الآلية تساهم في تعزيز الشفافية وتشجيع المشاركة وتحفيز الجماعة على تحسين أدائها لتلبية توقعات المواطنات والمواطنين.

8. أشكال المشاركة المواطنة

يقر الميثاق أربعة أشكال في مسار صياغة واتخاذ القرارات والسياسات العمومية للمشاركة المواطنة:

✓ **الإخبار:** توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمواطنين.

✓ **الاستشارة:** جمع آراء ومقترحات المواطنين عبر استبيانات وجلسات استماع.

✓ **الحوار والتشاور:** تنظيم مناقشات مفتوحة حول السياسات والمشاريع.

✓ **الشراكة والقرار المشترك:** إشراك المواطنين بشكل كامل في اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع.

9. مستويات مشاركة الفاعل المدني في مسار اتخاذ القرار العمومي

✓ **المستوى الاستشاري:** تقديم المشورة والاقتراحات.

✓ **المستوى التنفيذي:** المشاركة في تنفيذ المشاريع والبرامج.

✓ **المستوى الرقابي:** مراقبة وتقييم أداء الإدارة المحلية.

10. مراحل مسار اتخاذ القرار العمومي

يمر مسار اتخاذ القرار العمومي عبر سبع مراحل رئيسية، تتضمن كل منها دورا محوريا للمجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمشاركة الفعالة، وتشمل هذه المراحل ما يلي:

✓ **مرحلة التهييئ لصياغة برنامج العمل**: تحضير وتصميم البرامج والخطط التي ستنظم العمل وتحدد الأهداف المرجوة.

✓ **مرحلة الاستشارة العمومية:** إشراك المواطنات والمواطنين والمجتمع المدني في مناقشة الخطط والبرامج المقترحة، وجمع آرائهم واقتراحاتهم.

✓ **مرحلة صياغة السياسة العمومية:** تحديد وصياغة السياسات والقرارات بناء على نتائج الاستشارات والمناقشات العامة.

✓ **مرحلة التنفيذ:** تنفيذ البرامج والسياسات المعتمدة، والتأكد من متابعة الإجراءات والخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف.

✓ **مرحلة التتبع:** مراقبة سير التنفيذ وضمان التزام الجماعة الترابية بالخطط الزمنية والمالية.

✓ **مرحلة التقييم:** تقييم مدى نجاح البرامج والسياسات، وقياس أثرها على الساكنة وفقا لمؤشرات محددة.

✓ **مرحلة إعادة الصياغة:** تعديل وتحسين السياسات والبرامج بناء على نتائج التقييم والملاحظات الواردة، لضمان الاستمرارية والتحسين المستمر.

تضمن هذه المراحل التفاعل المستمر بين المواطنات والمواطنين والجماعة الترابية، مما يعزز من جودة وفعالية القرارات العمومية، ويحقق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

11. الفاعلون المعنيون بالديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة

الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة تعتمد على تعاون مجموعة واسعة من الفاعلين لتحقيق أهدافها، وتشمل هؤلاء:

✓ **المواطنات والمواطنين :**يمثلون صوت المجتمع، حيث يشاركون بشكل فعال في صنع القرار من خلال تقديم الآراء والمقترحات والمشاركة في الاجتماعات واللجان والهيئات الاستشارية والتشاورية والجمعيات المدنية، مما يؤثر بشكل مباشر في السياسات المحلية.

✓ **الهيئات الاستشارية والتشاورية :**تقدم المشورة للجهات الحكومية وتساعد في صياغة السياسات من خلال تحليل البيانات وجمع المعلومات، مما يعمل كجسر بين المواطنين والإدارة ويسهم في تقديم رؤى مدروسة لتحسين القرارات والسياسات.

✓ **الجماعة الترابية :**تعد الجهة الرئيسية التي تنسق وتدير عمليات المشاركة، وتصيغ السياسات والبرامج وتنفذها بما يتماشى مع احتياجات وتطلعات المواطنات والمواطنين، مع ضمان تنفيذ القرارات بشكل يتفق مع المصالح العامة.

✓ **الجمعيات المدنية :**ترافع عن قضايا الساكنة وتقدم الدعم الاستشاري وتنخرط في الآليات الاستشارية والتشاورية، وتنظم فعاليات توعوية، وتراقب تنفيذ السياسات، مما يسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية والمساءلة من خلال تمثيل جزء كبير من المجتمع المدني.

✓ **وسائل الإعلام :**تنشر المعلومات وتزيد الوعي بأهمية المشاركة المواطنة، وتسلط الضوء على قضايا المجتمع، مما يعزز الشفافية ويسهم في زيادة وعي الجمهور بأدوارهم وحقوقهم.

✓ **القطاع الخاص :**يتعاون مع الجماعة والمجتمع المدني لتنفيذ مشاريع التنمية، مما يوفر الموارد والخبرات اللازمة ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ **المصالح الخارجية والمؤسسات العمومية :**تتعاون مع الجماعة الترابية في تنفيذ السياسات والبرامج العامة، وتساهم في تقديم الدعم الفني والإداري والمالي، مما يعزز من كفاءة تنفيذ السياسات المحلية ويساعد في تحقيق التنمية الشاملة وتقديم الخدمات الأساسية للساكنة.

✓ **الجهات المانحة والمؤسسات الدولية :**تقدم الدعم المالي والفني وتعزز تبادل الخبرات والمعارف، مما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعزز القدرات المحلية لتنفيذ المشاريع بفعالية.

تضافر جهود جميع هؤلاء الفاعلين يساهم في بناء مجتمع ديمقراطي يشمل الجميع، يعزز الشفافية والمساءلة، ويضمن تحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات المواطنات والمواطنين وتطلعاتهم.

12. أدوار والتزامات الفاعلين الترابيين

1.12. دور المواطنين والمواطنات والتزاماتهم

✓ **المشاركة في صنع القرار:**

الدور :تقديم آراء واقتراحات حول القضايا المحلية من خلال الاجتماعات العامة، الاستشارات، والمنصات الإلكترونية والعرائض.

الالتزام :التفاعل الإيجابي والمشاركة الفعالة في العمليات التشاورية، والالتزام بالشفافية والموضوعية في تقديم الآراء، والانخراط الفعال في الجمعيات المدنية والهيئات الاستشارية والتشاورية.

✓ **المراقبة والتقييم:**

الدور :متابعة وتقييم تنفيذ المشاريع والسياسات العامة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

الالتزام :تقديم تقارير وملاحظات بناءة للمساهمة في تحسين الأداء عبر كافة الوسائل المتاحة: الموقع الالكتروني للجماعة، مكتب المواطن، إلخ...

✓ **المساءلة:**

الدور :المشاركة في جلسات المساءلة ومتابعة أداء المسؤولين المحليين، والمطالبة بالشفافية والوضوح في الإجراءات والقرارات.

الالتزام :احترام قواعد الحوار البناء وعدم نشر المعلومات المغلوطة.

✓ **التوعية والتثقيف:**

الدور :نشر الوعي حول حقوقهم وواجباتهم، وتشجيع الآخرين على المشاركة الفعالة في الشأن العام المحلي.

الالتزام :تقديم معلومات دقيقة وموثوقة، والمساهمة في بناء وعي مجتمعي مستنير.

2.12. دور الجمعيات المدنية والتزاماتها

✓ **المشاركة في صنع القرار:**

الدور :تقديم آراء واقتراحات حول القضايا المحلية من خلال الاجتماعات العامة، الاستشارات، والمنصات الإلكترونية والعرائض.

الالتزام :التفاعل الإيجابي والمشاركة الفعالة في العمليات التشاورية، والالتزام بالشفافية والموضوعية في تقديم الآراء، والانخراط الفعال في الهيئات الاستشارية والتشاورية، وتفعيل مبادئ الحكامة في التدبير الجمعوي.

✓ **التوعية والمشاركة:**

الدور :نشر الوعي بأهمية المشاركة الفعالة والمشاركة في الأنشطة التشاورية لتعزيز دور المواطنين في اتخاذ القرار.

الالتزام :تنظيم حملات وأوراش عمل بانتظام لتوعية المواطنين.

✓ **التواصل المستمر:**

الدور :الحفاظ على تواصل دائم مع الجماعة الترابية لضمان التنسيق المستمر وتبادل المعلومات.

الالتزام :توفير قنوات اتصال واضحة ومفتوحة لجميع الأطراف.

✓ التنظيم والتوعية:

الدور :تنظيم الفعاليات وورش العمل لتوعية المواطنين حول قضاياهم المحلية وأهمية المشاركة المجتمعية.

الالتزام :ضمان جودة المحتوى المقدم في هذه الفعاليات.

✓ التنسيق والتشبيك:

الدور :إنشاء شبكات تعاون بين مختلف الفاعلين المحليين، والتنسيق مع الجماعة وباقي الفاعلين الترابيين لتنفيذ المشاريع.

الالتزام :تعزيز التعاون بين الجهات المختلفة وتبادل الخبرات.

✓ التقييم:

الدور :المشاركة في تقييم أداء المشاريع وتقديم الملاحظات البناءة لتحسين الأداء وضمان الشفافية.

الالتزام :إجراء تقييمات موضوعية ومستقلة وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ.

✓ المراقبة والرصد:

الدور :مراقبة تنفيذ السياسات والبرامج العامة وتقديم تقارير تقييمية للمساهمة في تحسين الأداء وتحقيق الشفافية.

الالتزام :الالتزام بالشفافية والدقة في جمع وتحليل البيانات.

3.12. دور الجماعة الترابية والتزاماتها

✓ توفير المعلومات:

الدور :تقديم المعلومات اللازمة للمواطنين لضمان مشاركتهم الفعالة والمستنيرة في عملية صنع القرار.

الالتزام :نشر المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع بطرق يسهل الوصول إليها.

✓ تشجيع المشاركة:

الدور :تنظيم لقاءات وأوراش عمل لتشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في الشأن العام المحلي.

الالتزام :ضمان تنظيم هذه الفعاليات في أوقات وأماكن مناسبة للجميع.

✓ تنسيق المشاركة:

الدور :تنظيم عمليات الاستشارة والتشاور مع المواطنين والجمعيات لتحديد الأولويات وصياغة السياسات.

الالتزام :اتباع منهجيات شفافة ومنظمة في عمليات التشاور.

✓ التحول التدريجي للتدبير المالي نحو الميزانيات التشاركية:

الدور :العمل على تحقيق التحول التدريجي للتدبير المالي للجماعة الترابية نحو الميزانيات التشاركية، من خلال إشراك المواطنات والمواطنين والجمعيات المدنية في صياغة، وتتبع، ومراقبة تنفيذ البرمجة المالية السنوية.

الالتزام :الالتزام بمشاركة المواطنات والمواطنين والجمعيات المدنية في جميع مراحل البرمجة المالية وضمان شفافية الإجراءات المالية.

✓ رقمنة الخدمات الإدارية

الدور :التحول إلى رقمنة الخدمات الإدارية وإحداث منصات رقمية للتشاور العمومي، بهدف تسهيل الوصول إلى المعلومات وتعزيز المشاركة الفعّالة.

الالتزام :الالتزام بتطوير منصات رقمية مبتكرة وتحديث مستمر للخدمات الإلكترونية لضمان سهولة الاستخدام والوصول إلى المعلومات.

✓ **تنفيذ السياسات:**

الدور :تطبيق السياسات والمشاريع التي تم اعتمادها بالتشاور مع الساكنة والجمعيات المدنية، وضمان الالتزام بالجداول الزمنية والميزانيات المحددة.

الالتزام :المتابعة الدورية لضمان التنفيذ وفقا للمخططات.

✓ **الاستجابة للمقترحات:**

الدور :دراسة مقترحات المواطنين والأخذ بها عند اتخاذ القرارات لتحقيق تطلعاتهم.

الالتزام :التعامل بجدية مع جميع المقترحات وتقديم ردود واضحة وشفافة.

✓ **المساءلة والشفافية:**

الدور :تقديم تقارير دورية حول تنفيذ المشاريع والبرامج، والاستجابة لاستفسارات وملاحظات المواطنين والجمعيات.

الالتزام :نشر هذه التقارير بشكل منتظم وضمان إتاحتها للجميع.

✓ **تعزيز التعاون:**

الدور :فتح قنوات للتواصل المستمر مع المواطنين والجمعيات، وتشجيع مبادرات التعاون والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة.

الالتزام :الالتزام بروح التعاون والشراكة مع جميع الأطراف لتحقيق الأهداف المشتركة.

4.12. الأدوار والالتزامات المشتركة

✓ **إدماج مقاربة النوع الاجتماعي:**

الدور :تعزيز بيئة شاملة تدعم جميع الفئات الاجتماعية، وخاصة الفئات المهمشة كالأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال.

الالتزام :اعتماد مقاربات إدماج النوع الاجتماعي والتمييز الإيجابي كمعايير ثابتة لضمان التوازن الاجتماعي وحقوق الجميع.

✓ **تعزيز الذكاء الجماعي والتواصل المستمر**

الدور :خلق بيئة محفزة على المشاركة والتشاور بين كافة الفاعلين الترابيين.

الالتزام :ضمان التواصل المستمر والنقاش الفعّال بين الجماعات المحلية والجمعيات والأفراد لتحقيق التفاهم حول القرارات المتخذة.

✓ **إعداد خطة عمل لتعزيز المشاركة المواطنة وتعبئة الموارد**

الدور :تنظيم مشاركة المواطنين والمواطنات في تنمية المجتمع عبر آليات واضحة.

الالتزام :إعداد خطة عمل شاملة تهدف إلى تمكين المواطنين من المشاركة الفعّالة، وتعبئة الموارد لتنفيذ الميثاق.

✓ **تنمية القدرات المحلية والتحفيز على الابتكار**

الدور :بناء قدرات الفاعلين المحليين في استخدام آليات الديمقراطية التشاركية وتطوير الحلول المحلية المبتكرة.

الالتزام :تقديم برامج تدريبية لدعم فهم أعمق للديمقراطية التشاركية، وتخصيص موارد لدعم الأفكار المبتكرة التي تحل المشاكل المحلية.

✓ **التوعية ونشر الميثاق**

الدور :نشر مبادئ وأهداف الميثاق لضمان وصوله إلى أكبر شريحة من المجتمع.

الالتزام :نشر الميثاق عبر المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والجمعيات، بهدف تعزيز الوعي المجتمعي بمحتوياته.

✓ **الشفافية والمساءلة**

الدور :بناء ثقة المواطنين في المؤسسات المحلية عبر الشفافية في العمل العام.

الالتزام :الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة، وفتح قنوات لتلقي شكاوى واقتراحات المواطنين والاستجابة لها بفعالية.

✓ **تشجيع الشراكات الاستراتيجية المتنوعة**

الدور :تقوية التعاون بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

الالتزام :بناء شراكات استراتيجية تدعم الموارد والمشاريع المجتمعية، وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في التنمية المحلية.

✓ **التقييم المستمر وتطوير الآليات**

الدور :مراقبة وتقييم أنشطة ومبادرات الديمقراطية التشاركية لتحسين الأداء.

الالتزام :إجراء تقييمات دورية للأنشطة، وتحديث الآليات بناءً على النتائج وتغذية راجعة من المواطنين لرفع كفاءة العمل المشترك.

13. تتبع وتقييم الميثاق

لتتبع وتقييم ميثاق الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة بشكل شامل، يتم الاعتماد على مؤشرات قياس دقيقة وآليات متابعة منهجية لضمان فعالية الميثاق واستمراريته.

1.13. مؤشرات تنزيل الميثاق

تهدف المؤشرات إلى قياس مدى تحقيق أهداف الميثاق وجودة التنفيذ، وتشمل ما يلي:

✓ **مستوى المشاركة**:

عدد العرائض: المقدمة من طرف جمعيات المجتمع المدني /المواطنات والمواطنين وعدد المقبولة منها من طرف الجماعة؛

عدد الآليات التشاركية للحوار والتشاور: التي تم إحداثها على مستوى جماعة المحمدية؛

عدد اللقاءات التشاورية: مع جمعيات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين؛

عدد المواطنين المشاركين :يقاس عدد المشاركين في الأنشطة التشاورية مثل الاجتماعات العامة، والاستبيانات، وأوراش العمل، والمنصات الرقمية، وتحديدا معدل الزيادة السنوي في أعداد المشاركين.

تنوع الفئات المشاركة :نسبة المشاركة بناء على العمر، والجنس، والموقع الجغرافي داخل المدينة، وكذلك نسبة مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في مختلف المبادرات والاستشارات المنظمة سواء من طرف الجماعة أو جمعيات المجتمع المدني لضمان شمولية المشاركة لجميع الفئات الاجتماعية.

الاستفادة من الحق في المعلومة: نسبة ووتيرة استفادة المواطنات والمواطنين من حقهم في المعلومة ومستوى ونوعية تجاوب الإدارة الجماعية مع هاته الطلبات؛

عدد المشاريع والمبادرات المقترحة: من طرف المواطنات/المواطنين وجمعيات المجتمع المدني؛

التكرار :قياس مدى تكرار مشاركة نفس الأفراد من عدمه، إذ يسهم التكرار في فهم مدى التزام المواطنين بالعملية التشاركية.

✓ **رضا المواطنين**:

مستوى الرضا العام :من خلال استبيانات دورية أو استطلاعات رأي، حيث يتم قياس رضا المواطنين عن جودة الخدمات المقدمة ومدى استجابتهم لعمليات التشاور والتفاعل مع الجماعة الترابية.

رضا المواطنين عن الاستجابة :قياس مدى رضا المواطنين عن استجابة الجماعة لمقترحاتهم ومشاركتهم، وهو مؤشر مهم لدراسة فعالية الشفافية والمساءلة.

نسبة التفاعل الإيجابي :مدى استعداد المواطنين للمشاركة مجددا في العمليات التشاركية بعد التجربة الأولية.

✓ **تحقيق الأهداف**:

مدى تحقيق الأهداف المحددة :متابعة الأهداف المرسومة في الميثاق وتقييم مدى تحققها بناءً على جدول زمني، مع قياس التقدم المحرز في كل هدف استراتيجي تم تحديده.

تحسين الخدمات :مراقبة التطورات الفعلية في جودة الخدمات العامة استنادا لمقترحات المواطنين وتقييم مدى تحسين الخدمات بعد تنفيذ مقترحاتهم.

التأثير الاجتماعي :قياس أثر مشاركة المواطنين على التغيير الاجتماعي والبيئي، وذلك بمتابعة مشاريع التنمية المستدامة والمبادرات المجتمعية التي تحققت بفضل المشاركة.

2.13. كيفية تتبع تفعيل الميثاق

لتفعيل الميثاق وضمان استمرار تحقيق الأهداف، يتم اتباع عدة آليات متابعة منتظمة وشاملة، منها:

✓ **تقديم تقارير دورية**:

إعداد تقارير ربع سنوية :تتضمن هذه التقارير ملخصا للتقدم المحرز في تنفيذ بنود الميثاق، ومراجعة مستمرة لمستويات المشاركة ومدى تحقيق الأهداف.

إصدار تقرير سنوي شامل :تقرير سنوي يغطي جميع مؤشرات الأداء، ويشمل تحليلات تفصيلية حول مستوى المشاركة، والإنجازات، والتحديات التي تمت مواجهتها، بالإضافة إلى خطط التحسين المستقبلية.

✓ **التقييم المستمر**:

إجراء تقييمات دورية :يتم التقييم الدوري بالتعاون مع فريق من الخبراء والمتخصصين في الجماعة الترابية، حيث يتم قياس مؤشرات الأداء والتحقق من تنفيذ الأنشطة في الوقت المحدد.

التحليل النوعي والكمي :بجانب التحليل الكمي للمشاركة والمخرجات، يجرى تحليل نوعي لملاحظة التغيرات الإيجابية، وتحديد النقاط التي تحتاج إلى تعزيز أو تعديل.

إشراك المجتمع المدني :دعوة منظمات المجتمع المدني والفاعلين المحليين للمساهمة في عمليات التقييم، مما يساعد على ضمان الحياد والشفافية.